قصة الريجي في لبنان:

قصة الأستعمار والأحتكار والأقطاع الأقتصادي والسياسي

عام ١٩٤٦ سقطت « وردة بطرس » ، العاملة في شركة الريجي ، برصاص قوات الامن وقتها كان صاحب سلام وزيرا للداخلية . بعد ذلك بسبعة وعشرين عاما ، اي في ايامنا هذه ، سقط اثنان من مزارعي التبغ هما حسن الحايك ، ونعيم نعمة درويش صريعين برصاص قوات الامن في النبطية .

وفي هذه المرة ايضا كان صاحب سلام وزيرا للداخلية ، فهل تم ذلك صدفة ؟ وما هي قصة احتكار الدخان في لبنان ، وكيف تتشابك مصالح شركة الريجي الاحتكارية بمصالح النظام اللبناني واقطابه وبالاقطاع السياسي والاقتصادي في منطقة الجنوب ؟

« الرحل المريض .. »

اواخر القرن التاسع عشر :

السلطنة العثمانية ، الرجل المريض ، يلفظ انفاسه ، وحول فراشه تجمع الصواري الاستعماريون ، الرأسماليون الاوروبيون ، يقدمون له القروض ، ليقبضوا الفوائد ، امتيازات في املاك الامبراطورية الشاسعة .

وهكذا صدر في ١٨٨١/١٢/٢٠ فرمان من السلطنة صادق على الاتفاقية المعقودة بين الدولة التركية ودائنيها ويقضي بانشاء صندوق الدين العام الذي احكر الرأسمال الغربي موجهه التبغ والملح والبارود .. واحكار التبغ .

احتكار عمره قرن

وهكذا عام ١٨٨٣ سدد شركة الريجي « المونوبول » ممارسه احكار التبغ في لبنان وسوريا . ورغم ان الرجل المريض قضى نحبه خلال وبعد الحرب العالمية الاولى ، الا ان احكار الرأسمال الفرنسي للتبغ في لبنان وسوريا ، استمر ، بل ازداد شراسة ودعما مع الانتداب الفرنسي .

الا ان اتساع النضال الشعبي ضد امتياز شركة الريجي هذا النضال الذي امتد ليشمل بعض اعضاء المجلس النيابي ورجال الصحافة ، الى جانب المزارعين والمستهلكين والباعة ، اضطر سلطات الانتداب الى الغاء الاحتكار عام ١٩٢٠ وافر ما يسمى بنظام « البندرول » اي حرية زراعة التبغ وتجارته .

الا ان ذلك لم يدم طويلا ، فسرعان ما اعادت سلطات الانتداب لشركة الريجي احتكارها برأسمال فرنسي ـ انكليزي ، وبمشاركة بعض الرأسماليين المحليين . وكان الامتياز لمدة ٢٥ سنة تنتهي عام ١٩٦٠ .

اكثر من الاستغلال

عام ١٩٤٣ ، انهى الانتداب الفرنسي في لبنان ، واعلن استقلاله . ولكن امتياز شركة الريجي لم تنه كسائر المصالح الاجنبية في البلاد ، ذلك ان الاستقلال السياسي لم يحمل معه الاستقلال الاقتصادي ، وظلت شركة الريجي تضرب في جذورها عميقا في الاقتصاد اللبناني ، مستفيدة من دماء صغار المزارعين .

عام ١٩٥٩ ، اعلن عن تجديد امتياز شركة الريجي ثلاثة عشر عاما اخرى تنتهي عام ١٩٧٣ . وحتى الان لم يبدر من الدولة اللبنانية ما يدل على نيتها الغاء احتكار شركة الريجي . على العكس ، فقد قدمت لها « اضحيتين » جديدتين ، متعهدة احداهما مع الشركة بدماء المزارعين .

دول تسزول ، وسلطات .. تغير خريطه المنطقة ، وتقوم دول جديدة ، وشركة الريجي باقية ، وخلال ذلك ، تعرض على جوانبها زعامات اقطاعيه ـ سياسية محلية هي من الدعامات الاساسية للنظام القائم .

الرخصة : سلاح تنفيع واسترلام

وكما تلجأ شركات توزيع المحروقات في لبنان الى منح امتياز توزيع منتجاتها بالمفرق كوسيلة لربط بعض الزعامات المحلية بها ، او لانشاء زعامات جديدة عدينه لها بمكانتها . كذلك استعملت الريجي سلاح الرخصة لتنفيع بعض الزعامات العشائرية في المنطقة وتحويلها من زعامات ابوية ـ روحية رمزية ، الى زعامات اقطاعية مربوطة بها ومدافع عن مصالحها .

ان معظم بيوت الاقطاع السياسي وحلفائه وازلامه في الجنوب يملكون رخصا كبرى لزراعة التبغ ، وهم يساومون بالاسعار المرتفعة على حساب تدني الاسعار لصغار المزارعين . ان مالكي الرخص هؤلاء يستغلون نفوذهم لدى الشركة لشد مزارعي التبغ اليهم ، بذريعة التوسط لهؤلاء لدى الشركة ولهذا فلا عجب ان ينبري الاسعد والخليل ، وبعض نواب الجنوب للدفاع عن الريجي في الازمة الاخيرة ، ويتنصلوا من نضال المزارعين ، بل ويحرضون ضدهم ، بدعوى الحرص على النظام والقانون ..

ان الشركة تدعي انها تخسر .. ولكن المزارعين فضحوا الاسباب الحقيقية « لخساراتها » هذه . فهي اذ ترفض قسم كبير من انتاج صغار المزارعين بحجة زيادته عن الحد المقرر او رداءته ، فانها تشير الى سماسرتها والمرتبطين بها من الزعامات السياسية في المنطقة وازلامهم بشراء الكميات المرفوضة .

وبالطبع فان المزارع الصغير مضطر لبيع الحاصل الذي رفضته الشركة من هؤلاء وبالسعر الذي يحددونه هم ، فيعود هؤلاء لبيعه من الشركة بالاتفاق معها طبعا ، وباسعار الانواع الممتازة .

ان بعض الملاكين تزيد رخصهم على ١٠٠ دونم مع ان مرسوم ١٩٦٨ حدد الرخص بخمسين دونما كحد اقصى ، الا ان الذين زادت ملكياتهم عن ذلك وزعوها على انسبائهم او ازلامهم او باعوها .

اثار الدماء في سيارة احد المواطنين

وهم من الجهة الثانية يبلعون الرخص الزهيدة في متناولهم لعدم اساجيه هذه الرخص التي تراوح بين نصف الدونم والدونمين .

ان من بين الامثلة الشهيرة لعملية بيع وشراء الرخص وشكل مخالف للقانون التي يتذكرها المزارعون جيدا ، ما قام به احد كبار الملاكين من عملاء الشركة في النبطية عام ١٩٧١ . فقد اشترى رخص ٧٠٠ دونم من محافظة الشمال ونقلها الى الجنوب وباعها بالمفرق علما بان القانون يمنع انتقال الرخصة من محافظة الى اخرى . فاذا عرفنا ان ثمن شراء رخصة الدونم الواحد في الشمال تراوح بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ل.ل ونمن بيعه في الجنوب ١٢٠٠ ل.ل ، امكن تقدير الارباح التي يجنيها هذا الملاك وامثاله بعلم وتشجيع الريجي والسلطات ، التي تقدم الرصاص لصغار المزارعين عندما يطالبون بحمايتهم من استغلال ونهب شركة الريجي وسماسرتها وكبار الملاكين .

التسعير : سلاح آخر للنهب وللتنفيع

ان مشكلة مزارع التبغ لا تنتهي بحصوله على الرخصة بالاحرى ، انها تبدأ مع الرخصة ، فبعد ان يعطي شتلة السموم هذه تعبه وعرقه وسهره ، وبعد ان ينكسر ظهره في جني المحصول في موسم القطاف (الشكاك) ، بحيث يعمل في هذا الموسم ما يزيد على الستة عشر ساعة يوميا ، وبعد ان تلف السلطة ما تلفه بحجة عدم التخريش ، فيما يقوم بعض من كبار المتنفذين في الشركة نفسها بزراعه التبغ بدون رخصة ، بعد كل ذلك ، فان مشكلته الحقيقية الثانية تبدأ عند شبابيك الاستلام والتسعير .

قسم من المحصول يرفض بحجه زيادته عن الكمية المقررة او رداءته (ثم يعاود شراؤه بواسطة سماسرة الشركة كما نقدم) .

اما القسم الاخر فيتحدد سعره تبعا لعلاقة المزارع بالشركة او باحد سماسرتها او بالنوصية التي يحملها من هذا الزعيم الاقطاعي او ذاك .

وبينما يتقاضى الزعماء وكبار الملاكين واصحاب الوساطات ٧٫٥٠ ل.ل للكيلو الواحد ، وهؤلاء هم الذين يتقدمون بالمحاصيل الاوفر ، فان المزارع الصغير لا يتقاضى عن الكيلو الواحد الا مبلغ ٣ ليرات .

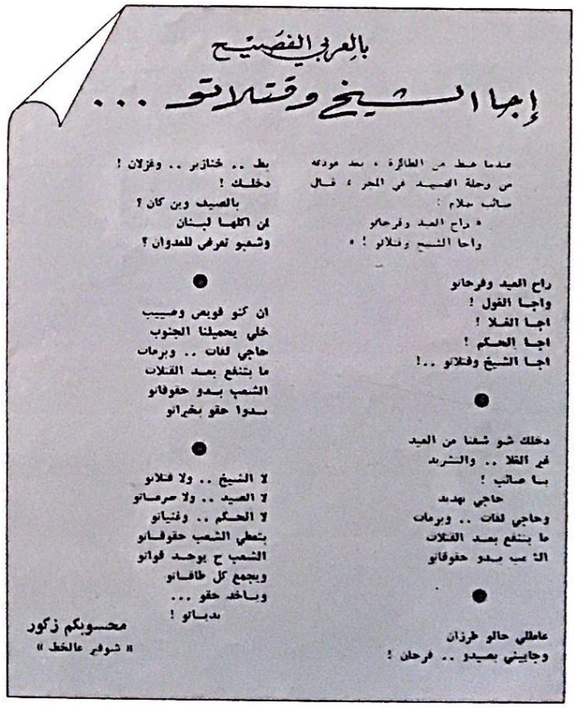

القتيل حسن هايك

الاجرة اليومية للفرد ٨٣ قرشا هذه الاجرة نفسها تشكل ايضا المصروف اليومي للشخص اي ان مصروف العائلة يوميا هو ٥ ليرات بما فيها ثمن اسعدة وادوية واجرة حراثة ، ومصروف من ماكل وملبس وعلم وطبابة الخ ..

فكيف اذا كانت الرخصة مساجرة بـ ٢٠٠ ليرة للدنم الواحد ؟ قد يقال ان هذه مبالغة ، والاحصائيات تقول غير ذلك عن معدل الدخل الفردي في لبنان ، وان هؤلاء لا يعتمدون على زراعة التبغ وحدها . اجل ! قد يعمل الاب بالفلاحة نصف ايام في موسم القطاف . وقد يشغل الابن او الابنة بليرتين يوميا بقصة اسابيع عند هذا المزارع او ذاك .. الا ان ذلك كله لا يحسدون عليه ولا يغبر من صلب المأساة في شيء . وتبقى الديون المتراكمة على عاتق العائلة من دكاكين القرية او تجار المدينة والتي لا ياس بفوائدها ، وكلها تنتظر الموسم ، فيستوفيها الدائنون قبل ان ندفا بها جيب الاب الحزين . وربما لم تكف الدائنين فتتوالد في العام المقبل.

هذا عن الزارع لحسابه . واما عن العمال ، الاف العمال ممن يعملون عند غيرهم وفي المصالح الكبيرة خاصة .. فالاجور لا تزيد عن الاربع ليرات للبالغين وتنخفض حتى الليرة للاطفال مع العلم ان فترة العمل في موسم القطاف (الشكاك) تمتد من منتصف الليل احيانا حتى مغيب الشمس وفي احسن الحالات لا تقل عن اربع عشرة ساعة .

ان ٧٥٪ من انتاج التبغ تتركز في جنوب لبنان وهو بشكل مورد الرزق الاساسي ، واحيانا الوحيد ، لما يزيد على مائه وخمسين الف انسان تشكلون غالبية السكان في اقضيه بنت جبيل والنبطية وصور ومرجعيون .

فكف يعيش هؤلاء الناس وكيف يعملون ؟

حياة لا تليق بالانسان وكدح اقرب الى السخرة

نقول دراسة قدمها المؤتمر الوطني لدعم الجنوب الى مؤتمر مزارعي التبغ في الجنوب المنعقد في النبطية بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٩ :

« باستعراض بسيط لطبيعة العمل في زراعة التبغ يتاكد ان معظم المزارعين الصغار يبصل جهدهم فيها الى درجة السخرة . لناخذ مثلا مفصلا على ذلك . لنفترض ان معدل الرخصة للمزارع الصغير ٣ دونمات (وهذا رقم سخي) ٩ وان انتاج الدونم ٦٠٠ ليرة (وهذا رقم سخي ايضا) فحاصل الانتاج يساوي ٦٠٠×٣ = ١٨٠٠ ليرة في السنة . ولنفترض ان معدل الاسرة هو اربعة افراد (وهذا تنازل سخي بالنسبة لاسر الجنوب) ومع الاب والام ٤+٢ = ٦ افراد يعملون طيلة العام في زراعتهم فيكون للواحد منهم ١٨٠٠÷٦ = ٣٠٠ ليرة سنويا .

وبقسمة هذه القيمة على ايام السنة تكون الاجرة اليومية للفرد ٨٣ قرشا هذه الاجرة نفسها تشكل ايضا المصروف اليومي للشخص اي ان مصروف العائلة يوميا هو ٥ ليرات بما فيها ثمن اسعدة وادوية واجرة حراثة ، ومصروف من ماكل وملبس وعلم وطبابة الخ ..

فكيف اذا كانت الرخصة مساجرة بـ ٢٠٠ ليرة للدنم الواحد ؟ قد يقال ان هذه مبالغة ، والاحصائيات تقول غير ذلك عن معدل الدخل الفردي في لبنان ، وان هؤلاء لا يعتمدون على زراعة التبغ وحدها . اجل ! قد يعمل الاب بالفلاحة نصف ايام في موسم القطاف . وقد يشغل الابن او الابنة بليرتين يوميا بقصة اسابيع عند هذا المزارع او ذاك .. الا ان ذلك كله لا يحسدون عليه ولا يغبر من صلب المأساة في شيء . وتبقى الديون المتراكمة على عاتق العائلة من دكاكين القرية او تجار المدينة والتي لا ياس بفوائدها ، وكلها تنتظر الموسم ، فيستوفيها الدائنون قبل ان ندفا بها جيب الاب الحزين . وربما لم تكف الدائنين فتتوالد في العام المقبل.

هذا عن الزارع لحسابه . واما عن العمال ، الاف العمال ممن يعملون عند غيرهم وفي المصالح الكبيرة خاصة .. فالاجور لا تزيد عن الاربع ليرات للبالغين وتنخفض حتى الليرة للاطفال مع العلم ان فترة العمل في موسم القطاف (الشكاك) تمتد من منتصف الليل احيانا حتى مغيب الشمس وفي احسن الحالات لا تقل عن اربع عشرة ساعة .

تكفي ان نقصد قرى التبغ الجنوبية في الصيف ، ونخرج بعد منتصف الليل الى الطرقات المؤدية الى حقول الدخان لنرى الاطفال وبعضهم لم يتجاوز السابعة بوجوههم الشاحبة واجسادهم الهزيلة وعيونهم نصف النائمة يرتعدون من برد الفجر المبلل بماء الندى . كذلك عن الام التي تترك رضيعها والشاب الذي يبارح فراش احلامه والغاءه الى تشهى كدرة الماء » .

وتضال عمره قرن

ان نضال المزارعين ضد احتكار الريجي ليس ابن يومه . انه يمتد الى بدايات نشوء الشركة ومعارضتها احتكارها . واذا كان هذا النضال يتخذ في البداية شكل تمرد فردي على قوانين الاحتكار ، الامر الذي كانت تقابله السلطات العثمانية ، ثم سلطات الانتداب الفرنسي ، بالعقوبات والغرامات ، فانه كان يتطور احيانا الى حملة شعبية فتاخذ قضية احتكار الريجي طابعا وطنيا ، كما حدث عام ١٩٢٠ فاضطرت سلطات الانتداب الى الغاء احتكار الريجي .

وخلال السنوات الاخيرة ، ومع تعمق الوعي الوطني والسياسي في الجنوب ، بدات قضية مزارعي التبغ تاخذ مكانها باعتبارها القضية الاولى للجنوب الكادح . وعندما لمس ممثلو الاقطاع السياسي ان وعي المزارعين وحركتهم تتجاوزانهم وانها بدات تصب في المجرى العريض للحركة الوطنية والتقدمية ، بادروا الى انشاء لجنة تاسيسية لنقابة مزارعي التبغ ، كمحاولة للسيطرة على نضال المزارعين ، او لشغله كحد ادنى .

ومنذ تاسيسها لم تبن اللجنة التاسيسية المكونة من ازلام الاقطاع والوجهاء وكبار الملاكين اي نضال مطلبي ، كما انها اقفلت ابواب الانتماء بوجه صغار المزارعين . ولقد رايتنا الدور التخريبي لهذه اللجنة خلال الاحداث الاخيرة . فبينما كانت جماهير المزارعين تتلقى الرصاص في ساحات التبغية ، كان اعضاؤها يجتمعون في المجلس النيابي مع ممثلي الاقطاع وبعض نواب المنطقة للالتفاف على نضال المزارعين وتمييع مطالبهم .

في خدمة الاحتكار

لقد اعلن كامل الاسعد انه كان اتفق مع مندوبي الشركة على تحقيق مطالب المزارعين . فما هو سبب هذا الزعم من الصحة ؟

اوضح النائب علي الخليل في المؤتمر الصحفي الذي عقده الاسبوع الماضي بالاشتراك مع حضره مزارعو التبغ ان ما يسمى بتلبية مطالب المزارعين ليس سوى خدمة ترمي من جهة الى اجهاض نضالهم ، والى تضليل الراي العام من الجهة الثانية . فالشركة ، وعندما تقدم اليها الفلاحون بمطالبهم وفي مقدمتها رفع الاسعار بمقدار ١٥٪ للكيلو الواحد عن اسعار السنة الماضية نظرا لارتفاع تكاليف المعيشة ، وباصطحاب من يمثلهم عند تسليم وتسعير منتوجهم ، عمدت الى تخفيض الاسعار حتى عن مستوى السنة الماضية المتدني ، والى اقامة الغرفة السرية التي حررت حتى المزارع من مراقبة تخمين محصوله !.. وكان في مالها انها بهذا الهجوم المعاكس ستضطر المزارعين الى التخلي عن مطالبهم والى الاكتفاء بمناشدة الشركة بالعودة الى شروط السنة الماضية !.. ولقد وجدت الشركة في شخص بعض النواب اكبر عون لها على تحقيق خطتها .

انهم يذهبون الى المزارعين قائلين :

« لقد افضنا الشركة بالعودة الى مستويات السنة الماضية ، فماذا تريدون بعد .. تختشوا ! » ولكن المزارعين فضحوا اللعبة واكدوا تمسكهم بمطالبهم العادلة .

ان نضال مزارعي التبغ ضد شركة الريجي الاحتكارية ، وعندما نقف السلطة الى جانب الشركة ونوجه الرصاص الى صدور المزارعين ، يتحول الى قضية وطنية ، الى قضية الدفاع عن الديمقراطية .

وهو لهذا يحظى بالدعم المتزايد من قبل سائر الوطنيين ، من قبل كل اولئك الحريصين على ابقاء وتطوير لبنان ديمقراطي مزدهر ■■

النظام اللبناني يأخذ على عاتقه تصفية الحركة الديمقراطية كجزء من مساعي فرض الحلول التصفوية

كيف يمكن تفسير الموقف المتعنت للدولة اللبنانية من النضالات المطلبية ، ولجوئها المتزايد الى العنف في وجه الحركة الشعبية ؟

صحيح ان الدولة اللبنانية هي في النهاية دولة الـ ٤٪ ، فهي تمثل مصالحهم سياسيا وتنميها اقتصاديا ، وانها بالتالي ملزمة امام التحالف الطبقي الذي تمثله بالدفاع عن مصالحه في وجه النضالات الشعبية . ولكن الاعتماد على هذا التفسير وحده لا يكفي .

فقد كانت الدولة لا تعدم الوسيلة للتسويف والمماطلة ، والتراجع احيانا ، لتنفيس النضالات المطلبية ، واحتوائها ، محافظة بذلك على مصالح النظام ككل . وصحيح ان الحركة المطلبية تنجذر وان فئات اوسع فاوسع من السكان تنهض للدفاع عن حقوقها وتحسين ظروف حياتها ، وبشكل لم تشهده البلاد من قبل ، وان هذه النضالات ، في اكثرها ، تحت قيادة اليسار بمختلف فصائله ، هذا اليسار الذي نجل بنجاح مشكلة تحوله الى حركة جماهيرية ، وصحيح بالتالي ، ان رقعة المناورة تتقلص امام النظام ، وان الميل الى العنف يصبح المجال الرئيسي للنظام لحل مشاكله مع الجماهير .

صحيح كل ذلك . ولكنه وحده لا يجيب على السؤال الذي طرحناه في البداية .

ثمة من يميل الى تفسير الامر بمزاج رئيس الحكومة « صائب سلام » ، وقد يكون هذا صحيحا ، ولكن الى حد ، فالنهج السياسي للدولة لا تحدده الامزجة الشخصية لهذا السياسي او ذاك .

فبالاضافه الى الطبيعه الطبقية للنظام اللبناني ، وبالاضافة الى تقلص رقعة المناورة امامه ، وبالاضافة الى مزاج رئيس الحكومة في التعامل مع الحركة الشعبية الذي يؤكده كل تاريخه السياسي ، ثمة في راينا سبب جوهري اخر ، قد يكون ، وفي هذه الظروف بالذات ، من بين كل الاسباب المعروفة ، اكثرها جوهرية .

ونعني به الوضع السياسي في المنطقة ، والدور الخاص الموكول الى النظام اللبناني في نطاق الستراتيجية الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة .

لقد اكد نيكسون ان الغرة الثانية من رئاسته ستكون فترة الاهتمام بايجاد « حل » لمشكلة الشرق الاوسط . وحتى قبل اعادة انتخاب نيكسون كانت الامبريالية الامريكية قد تحركت لاعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة بشكل يكفل تحقيق المهمة التي تعهد بها نيكسون .

ولسنا في حاجة الى التذكير بما تم انجازه حتى الان في هذا الصدد . ويكفي ايراد بعض العناوين :

● تصفية الوجود العسكري لحركة المقاومة في الاردن .

● التصفية الدموية للحزب الشيوعي السوداني .

● الردة اليمينية المتزايدة في النظام المصري والتي كان ابرز معالمها اهداف الملاقات العربية ـ السوفياتية ، والانتقال الى تصفية الحركة الطلابية والشعبية المطالبة بالتحرير .

● واخيرا رد الاعتبار للنظام الاردني ، واخراجه من عزلته لدرجة تفويض مليكه التفاوض باسم « النظام العربي » مع نيكسون ، خلال زيارته القادمة للولايات المتحدة .

● ثم تحريك « الحلول الجزئية » من جديد .

ان حركة التحرر العربي ، بما في ذلك فصائل حركة المقاومة ، وبحكم ظروف الديمقراطية النسبية المتواجدة في لبنان ، تلعب دورا نشيطا في التشويش وعرقلة المخططات الامبريالية الامريكية في المنطقة ، وفي فضح الاتجاهات اليمينية لبعض الانظمة العربية .

كما تزداد مساهمة الحركة الوطنية والديمقراطية في لبنان في توحيد فصائل حركة التحرر العربي وفي تنظيم الهجوم المعاكس للهجمة الامبريالية وللردة اليمينية .

ان مخطط تصفية العمل الفدائي ، الذي هو احد معالم الستراتيجية الامبريالية لتنفيذ الحلول التصفوية ، كان كلما انطلق لتصفية العمل الفدائي في لبنان ، هبت الحركة الوطنية والديمقراطية لشل يده ، ولقد نجحت حتى الان في عرقلة مساعي النظام اللبناني لتصفية العمل الفدائي .

لهذا فان النظام اللبناني ، الذي يطمح لان يلعب دور السمسار لصفقة الحلول التصفوية في المنطقة ، يجد انه لا مناص له من تصفية الحركة الوطنية والديمقراطية وجعل الوضع في لبنان منسجما مع جو الحلول التصفوية .

من هنا شراسة النظام اللبناني الحالية في التعامل مع النضالات الشعبية ومع الحركة الديمقراطية .

ومن هنا ، فان احباط هذا الهجوم الشرس للنظام اللبناني على الحركة الشعبية الديمقراطية يكتسب اهمية كبرى ، ليس من زاوية الانتصار للنضالات المطلبية العادلة لهذه الفئة الاجتماعية او تلك فحسب بل ايضا من زاوية تنظيم المقاومة ضد الهجمة الامبريالية الامريكية الشرسة في المنطقة .

ومن هنا فان ما يدور في لبنان اليوم ، يتعدى النطاق اللبناني ، ويتشابك بشكل وثيق مع الوضع السياسي في المنطقة ، يؤثر ويتاثر بنتائجه على المصالح الجوهرية لحركة التحرر العربي ■■